التجاوزات السكانية في بغداد والموقف الشعبي منها بالعهد الجمهوري

Population excesses in Baghdad and the popular position On them Republican era

ا.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي
التخصص : تاريخ حديث ومعاصر
مركز احياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد
الايميل :ahmedalhelfe@yahoo.com

ملخص البحث باللغة العربية:

ضمت مدينة بغداد من بين ما ضمت بين جنبات أحيائها، وحولها خاصة، مناطق شرق بغداد المحاذية للسدة الشرقية لنهر دجلة ، تجمعات بشرية وتجاوزات سكانية من الصرائف وبيوت الطين واحياء الاكواخ ، والتي كانت تمثل عالماً آخر، أهم ما يميزه الفقر والحرمان من أبسط مستلزمات الحياة وشروطها. ولعله من الأهمية بمكان القول، أن هجرة سكان الريف في العراق إلى المدن، لاسيما مدينة بغداد، تعد واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السكانية التي شهدتها بغداد في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى اوائل ستينيات القرن الماضي تقريبا(ولازلت). ثم إنه من الصعب تحديد تاريخ دقيق لبداية تلك الهجرة وذلك بسبب عدم وجود إحصائيات تمكننا من تحديد عدد المنتقلين والمهاجرين[١]. وعلى اساس ذلك فإن هجرة الفلاحين إلى بغداد في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٥، والتي أدت في نهاية الأمر إلى ظهور التجاوزات السكانية (الصرائف) وانتشارها في أرجاء المدينة ومختلف أحيائها والتي كانت بمثابة تجمعات فقيرة معدومة طوقت بغداد . ومن هنا سنبحث الموقف الشعبي ازاء هذه التجاوزات السكانية للفترة ١٩٥٨-١٩٦٥ وكما يلي :

الكلمات المفتاحية: تاريخ العهد، الجمهوري .

Abstract:

The city of Baghdad included among what was included among the parts of its neighborhoods, especially around it, the areas east of Baghdad adjacent to the eastern dam of the Tigris River, human settlements and population encroachments from banks, mud houses, and neighborhoods of huts, which represented another world, the most important characteristic of poverty and deprivation of the most basic requirements and conditions of life . Perhaps it is important to say that the migration of rural people in Iraq to the cities, especially the city of Baghdad, is one of the most important economic and social phenomena witnessed by Baghdad in the period after the First World War and continued until the early sixties of the last century (and still).

Key words: History of the Covenant, Republican.

اولا: التجاوزات السكانية في بغداد وموقف الصحافة الشعبية منها:

لم يمنع الصحف العراقية بداية نشوء العهد الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ والجهد الرسمي للقضاء على أحياء الصرائف والتجاوزات العشوائية في بغداد وتحويلها إلى مدن حديثة مزودة بالخدمات الاساسية, من تناول هذه الظاهرة السكانية من جوانب متعددة بوصفها واحدة من أهم المشكلات التي تركها العهد الملكي[٢]. فراحت تلك الصحف التي وصل عددها الى ٤٥ صحيفة يومية وأسبوعية, تكتب وتعلق عن حياة وأوضاع سكان الصرائف. حتى ان صحيفة الزمان لم تنتظر طويلاً حتى بدأت تكتب عن التجاوزات السكانية في بغداد, فقد لفتت أنظار المسؤولين وذكرتهم بمأساة هذه الفئة الاجتماعية المسحوقة في وقت مبكر نسبياً, عندما بيّنتْ من خلال تحقيقها الصحفي, الذي كان عنوانه " أمل كبير وصورة في كل بيت جولة في "العاصمة" مهجر طريدي الإقطاع صورة رائعة من حرص أبناء الشعب على جمهوريتهم الخالدة"[٣], الذي نشرته في ٢٦ أيلول ١٩٥٨, مذكرةً الكلّ بأن مثل هكذا مواضيع لم يكن يُسمح التطرق خاصة في السنوات الأربع الأخيرة من عمر العهد الملكي. استهلت "الزمان" تحقيقها بوصف دقيق لمنطقة الصرائف التي اعتبرتها مناظر تبعث الألم والحسرة في النفوس,إذ يعيش فيها شعب جائع متهالك لعبت بمقدراته فئة قليلة, لم تكن تعمل إلا بوحي من الاستعمار البغيض, وكل ذلك من أجل تثبيت ركائز الاستعمار وتمكينه من هذا البلد والإثراء على حساب شعب اعزل. ثم نقلت "جريدة الزمان" لنا أماني وتطلعات سكان حي "العاصمة", فقد أخبر شيخ كبير طاعن في السن "الزمان" أنه يمنّي النفس العيش في بيت صحي واستنشاق النسيم الخالي من الروائح الكريهة, وكانت كل أماني شاب في مرحلة المتوسطة أن يقرأ دروسه على ضوء مصباح كهربائي. كما ذكرّت"الزمان" بأن سكان الصرائف بشر وعراقيون عرب, من دمنا ولحمنا, شردّهم الإقطاع من جنوب العراق، جاءوا ينشدون العيش في بغداد[٤]. ولم تكتفِ جريدة "الزمان" بهذا القدر, وإنما نقلت لنا صورة عن كثب لواقع وطبيعة احياء التجاوزات السكانية (العشوائيات) فقالت: إن مئات الأطفال من البنات والبنين يمرحون ويلعبون قرب الفطائس والمستنقعات والمياه الآسنة, وفتاة صغيرة كغصن البان ليس عليها ثوب يستر جسمها الرقيق الضعيف, وطفل صغير غلبت عليه الصفرة والمرض فأحاله إلى شبح مخيف وكأنه من سكان القبور[٥].

لفتت مجلة "المثقف" في عددها الأول الذي صدر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٨, إلى أن الفروق ازدادت إتساعاً بين الأغنياء والفقراء, وقد ظهر ذلك جلياً بظهور الأحياء ذات البيوت الفاخرة والمكيفة الهواء, وانتشار السيارات الفارهة, في حين ازدادت بالمقابل أعداد الصرائف والتجاوزات العشوائية التي تشكو من انعدام كل شيء، بما فيه الماء الصالح للشرب. بعد ذلك أهابت المجلة المذكورة بالجهات المسؤولة ببذل المزيد من الجهد لرفع مستوى هذه الفئة البائسة[٦].

أما جريدة "الجمهورية" فقد عدت أن وجود أحياء الاكواخ والصرائف وانتشار التجازوات السكانية ومعاناة الناس كانت واحدة من الأسباب الرئيسة والموضوعية للتحول نحوالنظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨. وذلك عندما أكدت: أن أعدادا كبيره من الفلاحين هجرت الحقول واستقرت في أطراف المدن الكبيرة, لاسيما بغداد, حيث يعيشون بالأكواخ العائمة في المستنقعات في أوطأ مستوى مادي ومعنوي للحياة يتصوره الخيال(٧). وأردفت "الجمهورية" تقول: إن هذه الحياة كانت سبباً كافياً لثورة تموز. لأن الثورة برأيها كانت في جانب مهم من جوانبها تعبيراً صادقاً عن التذمر الذي تأصلت جذوره في نفوس هؤلاء المهاجرين وعليه أدرك قادة الثورة هذه الحقيقة عندما قاموا بها(٨).

وفي سياق الحديث عن الموقف الشعبي من ظاهرة التجاوزات السكانية في العهد الجمهوري نشرت من جانبها جريدة "البلاد" تحقيقياً صحفياً متكاملاً عن أحياء العشوائيات البغدادية تطرقت فيه إلى عدد التجاوزات هذه وعدد سكانها, وأسباب مجيئهم إلى العاصمة, وأحوالهم المعيشية, والحلول المقترحة للترفيه عنهم. حيث عدت "البلاد" في هذا التحقيق, الذي حمل العنوان "سكان العشوائيات في بغداد

(٣٦،٠٠٠) صريفة تسكنها (٢٠٠,٠٠٠) نسمة"(٩), الإقطاع والقنانة الذي أنزل الفلاحين إليها,مسؤولية دفع الفلاحين إلى إخلاء الريف. لقد عدت الحقائق والأرقام التي ذكرتها "البلاد" من أهم الحقائق الاجتماعية عن سكان التجاوزات, فأكدت: أن ما يزيد عن خمس سكان العاصمة بغداد يسكنون في الصرائف, إي أن هناك(٢٢%) من سكان بغداد يعيشون في الصرائف، التي ازدادت أعدادها زيادة وصلت إلى (٦٣%) في السنوات العشر الأخيرة من العهد الملكي (١٠).

بيّنت جريدة "البلاد" في تحقيقها الموسع, أن أكثر مناطق التجاوزات (العشوائيات) اكتظاظا بالسكان هي تلك الأحياء الواقعة شرق بغداد خلف السدة الشرقية، ومضت الجريدة المذكورة تسرد المعلومات المهمة, فقالت, إن (٥٥%) من سكان هذه المنطقة التي يشطرها شطيط الخاص بالمياه الثقيلة لمدينة بغداد، الذي يبرك فيه الجاموس ويسبح فيه الأطفال, هم من التي تقل أعمارهم عن ١٣ سنة ، وأن (٥٠%)من عشوائيات المنطقة مضى عليها أكثر من ١٠ سنوات، وإن (٢١%) من سكان تلك المنطقة مضت عليه ٢٠ سنة في صريفته، مما يدل برأي "البلاد" دلالة قطعية على جمود الحركة الاجتماعية والاقتصادية في احياء هذه التجاوزات الفقيرة. كما تناول التحقيق الذي يعد بحق دراسة اجتماعية، معدل دخل الأسرة في منطقة الصرائف فقالت: إن أكثر من (٧٠%) من سكان الصرائف يحصلون على دخل شهري يتراوح بين (٥) دنانير و(١٤) دينار، أي ما يصيب الصريفة الواحدة من دخل شهري لا يزيد عن(١٤) ديناراً(١١).

لم يفُتْ جريدة "البلاد"، أمام هذه الحقائق والأوضاع المأساوية التي كان يعيشها اهالي التجاوزات السكانية أن توجه انتقادها اللاذع لسياسات حكومات السابقة، فقالت: "كانت مصالح الطبقة الحاكمة لا يمكن أن ترضى بأي تدبير كبناء إنشائي لحل مشكلة التجاوزات العشوائية, فكانت تبستر الحلول, وترتجل الخطط وتحاول معالجة المشكلة بأسلوب عقيم, سطحي, يتوخى صرف المبالغ الطائلة لإملاء جيوب المنتفعين, وتبديد أموال الشعب ولهذه تركت هذه الألوف من البشر تعيش في زرائب فاقدة كل الشروط الصحية"(١٢). وفي ختام تحقيقها وجهت جريدة "البلاد" الدعوة إلى سكان العشوائيات للعودة إلى ديارهم وقراهم التي جاءوا منها, سيما بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي، عندما ذكرت هذه الكلمات المملؤة حماسة: "إن سكان الصرائف مدعوون لأنْ يعيدوا الرخاء والخضرة إلى الريف الكريم وأن يجعلوا من الجمهورية العراقية بستاناً يانعاً مزدهراً"(١٣). كما طالبت "البلاد" في مقال آخر كان عنوانه "الإسكان التعاوني في العراق " نشرته في عددها الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨, إلى عدم إهمال الذين يفضلون البقاء في اكواخهم العشوائية وتوفير سكن لائق بهم. لم تكتفِ الجريدة المذكورة بهذه المطالبة فقط وإنما، حاولت أن تضع حلولاً وضعتها أمام أنظار المسؤولين. فقد عدّت طريقة الإسكان التعاوني طريقة مضمونه ورخيصة لتأمين دور للعدد الكبير من العوائل التي تعيش في الصرائف أو السقائف.

والأهم من هذا أنها لاحظت أن السكن الاضطراري في مثل هكذا مساكن لها مضاعفات أخرى، فهو عامل مهم في تأخر عقلي واقتصادي واجتماعي. ذهبت بعد ذلك الجريدة المذكورة تشرح كيفية تقديم الحكومة المساعدة في إنجاح الإسكان التعاوني لـ اصحاب التجاوزات السكانية في بغداد, فقالت إن الحكومة باستطاعتها تقديم المساعدات الفنية والمادية اللازمة لقيام العائلة ببناء دار لها. كما أنها دعت الحكومة إلى مساعدة العوائل من سكان العشوائيات في الحصول على مواد إنشائية رخيصة جداً من المواد المحلية كالحجر والجص والرمل. ثم اقترحت على الجهات الحكومية أن تقوم كل عائلة ساكنة في الصرائف بناء دارها بنفسها تحت إشراف الدوائر الهندسية الحكومية.

ومضت "البلاد" في شرح المنافع التي تترتب على الحصول على المساكن الصحية والمريحة, أهمها, اتقان قسمٍ كبيرٍ من الناس أنواعٍ مختلفة من الحرف الجديدة، مما يعني تيسير فتح أبواب الرزق لهم, ومنها أيضا, تحسين المحيط الاجتماعي والأخلاقي الناتج عن تعويد الناس على النظام والتآزر, ناهيك عن الشعور بالفخر والاعتزاز والغبطة التي ستشعر به العائلة بعد إكمالها دار سكانها والذي قد يكون أهم ما قامت به طيلة حياتها(١٤).

لم تكتفِ جريدة "البلاد" بتلك المقترحات العملية والمهمة وإنما، زادت عليها مقترحاً ممتازاً, وهو أن تقوم الحكومة العراقية وعلى وجه السرعة بتوزيع الأراضي الأميرية لسكان الصرائف والتجاوزات , على أن يراعى في كل مشروع المسافات اللازمة لكل الأبنية الحكومية والخدمية وفي المقدمة منها المدارس والأسواق والحدائق العامة لأن من شأن ذلك ، أن يحسن من المستوى الاقتصادي في المنطقة المقترحة لتكون سكناً لأصحاب العشوائيات. ولمّا كان سكان التجاوزات يعيشون في ظل نظام

وعادات اجتماعية مختلفة فأن بعض مشايخ ووجهاء تلك المناطق اقترحت إنشاء في كل حي جديد مركزاً اجتماعياً يساعدهم في حل مشاكلهم وفي المقدمة منها الانخراط في مجتمعهم الكبير بغداد(١٥).

لقد استمر دعم القطاعات الشعبية من اجل القضاء على ظاهرة التجاوزات السكانية في بغداد وما أن تمَّ الإعلان عن مشروع معونة الشتاء عام ١٩٥٩، حتى شاركت مختلف القطاعات الشعبية من صحف واحزاب ورأي عام بكل ما أُوتيت من قوة لتحشد الجهود وتستنهض الهمم للمشاركة في ذلك المشروع الإنساني النبيل وتخصيص الجزء الأكبر منه إلى سكان التجازوات العشوائية في بغداد، لاسيما أولئك المنتشرون في قارعة الطريق والعُراة من اللباس، وممزقي الثياب، الذين أكلت أرجلهم الحفاة وعورة الأرض. وعليه فقد وجهت الدعوة إلى الميسورين من المجتمع العراقي بهذه الكلمات المعبرة عندما ذكرت جريدة البلاد : إنه لواجب في عنق كل مواطن أتاه الله السبيل إلى الرحمة, رحمة أخية الإنسان, أن يبادر في التوّ, إلى بذل ما يمكن بذله من المال أو متاع, إلى من حرمته حظوظه العواثر إلى التنعم بهذا المتاع, وذاك المال. وهو بذلك يجفف دمعة قد تسيل على الخدود, ويخفف لوعة قد تتكسر في الصدور, وهو بذلك يطيب العليل ويداوي الكليل(١٦).

وفي محاولة من جريدة "البلاد" لاستدرارعطف الشعب العراقي, أقدمت على خطوة حملت مدلولات وجدانية عالية, إذ نشرت صورة لطفل من أطفال صرائف الشاكرية في الكرخ وهو حافي القدمين وممزق الثياب. ودعت في هذه المناسبة إلى مساعدة أطفال التجاوزات العشوائية دون النظر إلى انتمائهم أو أسمائهم. لا مناص من أن نترك جريدة"البلاد" تجسد ذلك إذ قالت: "لا تحاول أن تسأل عن اسمه, عن اسم ابيه, عن اسم أمه! لا تحاول أن تكشف أيان يسكن وأيان يقيم وأن أباه علي وأمه زهرة, هب أنه حسن هب أنه يقيم في الشاكرية ماذا بعد؟ ما هو الحصاد الذي تجنيه من أسمه وما يتبع هذا الاسم من الأسماء ومكان؟", واسترسلت "البلاد" تستدرّ عطف القراء وتحرك ضمائرهم للمشاركة في معونة الشتاء في هذه الكلمات التي تهتز لها الصخور الصمم عندما ذكرت "انه واحد من ألوف الأطفال وتراهم وتبصر بهم صباح مساء في الشوارع والطرقات انه واحد من ألوف الأطفال لهم أسماء, كاسمك انه واحد من ألوف الأطفال الذين شاءت لهم الحظوظ العواثر ان يمشوا على الأرض في أسمال بالية حاسري الرؤوس حفاة الأقدام, إنه واحدٌ من ألوف الأطفال يندسون في أكواخهم كالحشرات يفترشون الأرض ويلتحفون ماذا لا شيء ينامون ملء عيون جائعة دون أن ينتظرهم أي زاد, أي طعام"(١٧).

كما ناشدت جريدة البلاد القرّاء بأن يتخلوا ليومٍ واحدٍ فقط عن أكل اللحم الذي اعتادوا على أكله, لا لشيء سوى التبرع بثمنه إلى مشروع معونة الشتاء الذي تبنته وزارة الشؤون الاجتماعية. لأن التخلي عن اللحم ليومٍ واحدٍ برأي "البلاد" يقرب أكثر من معاناة أصحاب الصرائف, إذ قالت بهذا الشأن ما نصه:" إن البلاد إذ تدعوك إلى هذا, فأنها تريد إليك أن تتحسس بلون من الجوع والعري اللذين يلفان هذا الطفل وألوف الأطفال غيره, أن قيمة اللحم التي ستدفعها ستتقلب ثوباً يرتديه هذا الطفل, إن الصوم عن اللحم يقربك من الثوب الممزق والبطن الخاوية والرؤوس العارية والأقدام الحافية". الأهم من ذلك كله, أن الجريدة المذكورة توصلت إلى نتيجة مفادها, أن الوقوف إلى جانب سكان التجاوزات ومساعدتهم على النهوض بواقعهم الاجتماعي والاقتصادي, وجعلهم يتعايشون مع المجتمع العراقي بشكل طبيعي, من شأنه خلق جيل صالح سليم يخدم الجمهورية العراقية الفتية بتفان وإخلاص(١٨). كما طالبت جريدة "صوت الأحرار" في عددها العشرون بعد المئة الذي صدر في ٧ نيسان ١٩٥٩, مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد, ضرورة توفير مياه الشرب لألوف المواطنين خلف السدة الشرقية الذين يهيمون كل يوم على وجوههم يحملون الجرار والأوعية الفارغة ليبحثون عن ماء يشربون منه وليتروّا فقط. ثم أثارت "صوت الأحرار" مسألة مهمة وهي لجوء بعض سكان العشوائيات في بغداد إلى دور السفارات الأجنبية لطلب التزود بالماء, وعدت ذلك آمراً مشيناً, سيما في خضم التغير السياسي الذي شهده العراق بعد ثورة تموز, فقد ذكرت في هذا الصدد ما نصه: "إذا نسيت مصلحة الإسالة, فإننا نذكرها بأنه ليس من المصلحة أن يستجدي المواطنون الماء من سفارات أجنبية, وعملية نصب حنفيات لا يكلف مطلقاً ما يعيق العمل, هل تعرف المصلحة أن الماء عنصر لا يمكن الاستغناء عنه للإنسان"(١٩).

كما أجرت جريدة "صوت الأحرار" تحقيقاً وافياً عن أحياء العشوائيات السكنية, حمل العنوان "مشكلة سكان الصرائف في مدينة بغداد" كان عبارة عن مقارنه ما بين أحوال أهل الصرائف في العهد الملكي, وأوضاعهم بعد قيام النظام الجمهوري, فذكرت أن حكومات العهد الملكي وتلكؤها بالقيام بأي تخطيط يتناول تحسين حياة سكان الصرائف كان السبب الرئيس في عدم دمجهم في الإطار العام لمدينة بغداد, أو إيجاد حلول علمية تضمن لهم حياة كريمة. كما أشارت إلى أن اللجان الفنية التي كانت تؤلف بين مدة وأخرى، كانت تجتمع لغرض الدعاية والتهريج للسلطات القائمة آنذاك، حتى تجاسرالبعض، فروج فكرة إعادة سكان الصرائف إلى قراهم التي هاجروا منها سواء أكان بالإختيار أم بالعنف والقوة(٢٠).

الى جانب ما ذكر فقد وجهت جريدة "الأخبار" من خلال عددها الصادر في ٣ أيلول ١٩٥٩، نداءً عاجلاً إلى وزارة المعارف، طالبت فيه وعلى وجه السرعة الممكنة إقامة مدرسة جديدة أو اتخاذ مبنى قريب وجعله مدرسة في منطقة عشوائيات ما وراء السدة الشرقية، وذلك لحمل أولياء أمور الأطفال على إدخالهم المدارس، بدلاً من أن يتركوا في الشوارع، مما قد يؤدي إلى إفساد أخلاقهم وتعريضهم للمساوئ، بسبب عدم دوامهم في المدارس ودوام البعض الآخر بشكل متقطع في مدارس بعيدة عن محل سكانهم، ولمّا كان أولئك يؤلفون لبنة الجيل الجديد الذي يتطلع إليه المجتمع العراقي، طالبت الجريدة المذكورة تقديم كل المعونات لهم من حيث الملبس والأدوات والكتب المدرسية(٢١). كما طالبت جريدة "الأخبار" بمقالها الموسوم "العناية الصحية في الشاكرية"أمانة العاصمة ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، بالالتفات إلى منطقة الشاكرية التي يسكنها الألوف من اهالي التجاوزات السكانية والاهتمام بها. لأن المنطقة المذكورة لا يزورها أي مراقب من مراقبي البلدية ولا أي موظف

صحي، مما أدى برأي "الأخبار" إلى تجمع الأوساخ والقاذورات التي تنبعث منها الروائح الكريهة. وعليه فقد رجت "الأخبار" من المسؤولين في وزارتيّ الصحة والشؤون الاجتماعية بتكثيف زياراتهم إلى منطقة الشاكرية(٢٢).

تمنَّتْ جريدة "الأخبار" في نهاية مقالها أن تسمع أنباء أكثر وأوسع عن الإجراءات الحكومية لحل مشكلة أصحاب التجاوزات السكنية في بغداد، وطالبت في الوقت نفسه الجهات المختصة تنظيم حملة واسعة النطاق لكشف الحقائق وتسليط الضوء أكثر على الحياة التي يحياها سكان التجاوزات العشوائية في بغداد، والدعوة مادياً ومعنوياً وعلى الصعيدين الحكومي والشعبي لحلها، ثم ختمت مقالها بهذه الكلمات التي كانت بمثابة تذكير القراء بواجباتهم الوطنية تجاه اهالي التجاوزات، عندما أكدت: "إن كل مواطن سيساهم مادياً ومعنوياً في توفير الحلول اللازمة لسكان العشوائيات ولن يتأخر أي واحد عن المشاركة في كل مجهود ويحقق هذا الهدف الوطني الكبير، ونحن نريد أن نسابق الريح في هذا المجال "(٢٣).

ولعل أهم ما كتب عن التجاوزات السكانية في بغداد وموقف الصحافة الشعبية منها ما نشرته جريدة "الأخبار" مطلع عام ١٩٦٠ هو ذاك المقال الذي حمل العنوان "مشكلة التجاوزات العشوائية،مشكلة اجتماعية تتطلب حلاً سريعاً وفق منهج مرسوم". قدّم المقال رؤية واضحة مدروسة عن الأحوال المزرية التي كان يحياها سكان الاكواخ والصرائف في بغداد فقد اعتبرت الجريدة أولاً أن مشكلة التجاوزات هذه مشكلة ليست عابرة وإنما، هي مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقاً بحركة الإصلاح الاجتماعي في العراق بالعهد الجمهوري، بعد ذلك راحت "الأخبار" تعزز كلامها بالأرقام فقالت: إن هناك(٩١)ألف مواطن يسكنون (٢٣٠٠) كوخ في منطقة الشاكرية، وحوالي (١٢٠) ألف مثلهم يشغلون ما يقارب (٤٠٠٠) صريفة ما وراء السدة الشرقية، فضلاً عن الألوف غيرهم يسكنون مناطق متفرقة ومتجاوز عليها من بغداد. ثم أردفت تقول: نعرف جميعاً كيف يعيش هؤلاء المواطنين وجميعهم من العمال والكسبة والكادحين المحدوديّ الدخول والفقراء الحال، إنهم يقيمون في صرائف مع حيواناتهم وفي وسطٍ قذرٍ موبوءٍ بمختلف أنواع القاذورات والأوساخ(٢٤).

لاحظت جريدة "التقدم" أن قضية اهالي العشوائيات لا تعتبر قضية سكن فقط وإنما، هي قضية تتعلق بالصحة والأمن والنظافة والاستقرار الاجتماعي في العراق، وعليه فإن الواجب الوطني يحتم معالجتها معالجة سريعة وفعالة، وتسخير كل الجهود والقوى والأجهزة والمنظمات للمضي في تنفيذ منهاج معالجتها(٢٥).

في ذات السياق حاولت جريدة "الفجرالجديد"معالجة ظاهرة العشوائيات حيث نشرت استغاثة سكان التجاوزات في جانب الكرخ من بغداد الموجه إلى الحكومة العراقية, والذي طالبوا فيه الإسراع بترحيلهم إلى مدينة الشعلة ومساعدتهم على بناء الدور فيها، وإنقاذهم من عيشة الأكواخ والصرائف, لأنهم برأي الجريدة يعيشون فيها عيشة البهائم(٢٦).

وفي الوقت نفسه، حذرت جريدة "المستقبل" من عدم الاهتمام بإيقاف الهجرة من الريف إلى بغداد. لأن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة أعداد التجاوزات العشوائية في بغداد، لقد لامست "المستقبل" كبد الحقيقة عندما قالت: "إن الانصراف إلى بناء الدور أو ترحيل سكان العشوائيات ومضايقتهم نتيجة الحاجة الماسة إلى الأراضي القريبة التي يسكنوها لا تحل مشكلة الصرائف مطلقاً، إذ إن بقاء وضع الفلاحين على ما هو عليه اليوم يزيد من الهجرة، ويؤدي إلى حقيقة لا يمكن نكرانها، تلك هي بناء دارتقابلها هجرة عشرات من الفلاحين الذين سيبنون عشرات الصرائف بدل الصريفة التي هدمت، وسكن صاحبها داراً حكومية أو أهلية"(٢٧).

يمكننا أن نقول, إن أغلب الصحف الشعبية والمجلات العراقية الصادرة آنذاك قد اهتمت بموضوع التجاوزات السكانية واحياء الصرائف العشوائية في مدينة بغداد, من هذا الجانب أو ذلك. فقد سلط العديد منها الضوء على بعض جوانب المأساة التي كان يعيشها سكان تلك الأحياء, في حين انشغل البعض الآخر في مناقشة إيجاد الحلول اللازمة لحل مشكلة الصرائف والعشوائيات, فضلاً عن أن قسماً منها تابع خطوات حكومة عبدالكريم قاسم في القضاء على تلك الأحياء, فأشاد بها متمنياً لها النجاح, حاثاً الجميع على شد إزرها في مهمتها هذه(٢٨).

ثانيا: التجاوزات السكانية في بغداد وموقف الاحزاب والراي العام الشعبي منها:

إن الاتجاهات الجديدة والناشئة بعد قيام النظام الجمهوري في العراق كونت رأي عام شعبي يعتمد قواعد جماهيرية واسعة للأحزاب السياسية، تسيرعليها في تقرير سياساتها،حيث لم ينحصر عملها بالجانب السياسي فقط بل،شمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والمطالبة بحقوق بعض الفئات من الشعب العراقي، لاسيما الفقيرة والكادحة منها(٢٩). وعلى أيةّ حال, فإن الذي يهمنا هو موقف تلك الأحزاب من سكان التجاوزات العشوائية في بغداد. فقد أكد منهاج الحزب الوطني الديمقراطي العام السعي إلى إقامة نظام ديمقراطي يحترم كيان الفرد، ويحقق العدالة الاجتماعية، ويحرر المجتمع من الفقر والجهل والمرض والخوف، ويكون المواطنون فيه أحرار متساوين في الحقوق. كما أكد الحزب على الاهتمام الكافي بالشؤون البلدية. أما الإسكان فقد خصص "الحزب الوطني الديمقراطي" له فقرة خاصة في منهاجه العام بيّن من خلالها سعيه الحثيث لتنفيذ مشاريع الإسكان التي من شأنها توفير السكن الصحي اللائق والمحقق لأساليب الحياة العصرية(٣٠).

رأى"الحزب الوطني الديمقراطي" أن الجهل المطبق الذي يعيشه اهالي التجاوزات السكانية في بغداد يؤدي إلى تأخر المجتمع العراقي ككل, كون أولئك السكان يشكلون نسبة لا يستهان بها من مجموع سكان العاصمة بغداد , لأجل ذلك وجه الحزب المذكور رسالة إلى وزير المعارف من خلال مقالٍ افتتاحيٍ نشرته جريدته الرسمية "الأهالي" كان عنوانه "منطقة الصرائف والتجاوزات بحاجة إلى مدارس ابتدائية" جاء فيه أن سكان منطقة الصرائف خلف السدة بحاجة إلى مدارس ابتدائية, إذ لا يوجد في هذه المنطقة مدارس, الأمر الذي يؤدي إلى حرمان أطفال المنطقة من تلقي العلم, ويجعلهم عرضة للجهل والتأخر, إننا نرجوا العمل على فتح مدارس ابتدائية في هذه المنطقة ضماناً لتعليم أبناء هذه المنطقة الفقيرة[٣١].

تطرق "الحزب الوطني الديمقراطي" في مقال افتتاحي نشرته جريدته "الأهالي" في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٠حمل العنوان "ازدياد الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة خطرة يجب معالجة أسبابها", أشار فيه إلى الأسباب التي تدفع الفلاحين إلى الهجرة إلى بغداد وتكدسهم في أحياء بالية, مكونة من عشوائيات وتجاوزات سكانية منتشرة على أطراف العاصمة بغداد, وما يترتب

على ذلك من آثار اقتصادية وصحية واجتماعية معقدة. كما بين الحزب في المقال المذكور النتائج التي تترتب على الهجرة غير الاعتيادية على بلد زراعي كالعراق, في المقدمة منها, حرمان الزراعة من العناصر النشيطة والأيدي العاملة, مما أدى إلى قلة انخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض الثروة الحيوانية[٣٢].

لم يكتفِ "الحزب الوطني الديمقراطي" بذلك بل، احتجَّ على عمل سكان العشوائيات في بغداد واشتغالهم في أعمال لا تمتّ إلى واقعهم بصلة، فقد رأى الحزب المذكور أن ذلك الأمر سيؤدي إلى مزاحمة عمال المدن, وذلك يقود برأي الحزب في نهاية الأمر إلى انخفاض أجور العمل وازدياد البطالة, بسبب استعداد عمال الصرائف والعشوائيات العمل بأي أجر مهما كان ضئيلاً, بسبب حاجتهم الماسة للمال, كما لاحظ الحزب في مقاله, أن انتشار الصرائف في بغداد, يسبب مشاكل كبيرة تنشأ عن التوسع السريع للمدينة, أهمها تفاقم أزمة السكن, والسكن غير الصحي, وتفشي الأمراض, ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة[٣٣]. وقف "الحزب الوطني الديمقراطي" بالضد من الرأي القائل بإدماج اهالي التجاوزات والعشوائيات مع بقية فئات المجتمع البغدادي, بحجة أن مسألة تطوير المهاجرين وإدخالهم في المحيط الجديد تعد من المشاكل الاجتماعية الكبيرة, وإلى أن يتم تطويرهم ودمجهم برأي "الحزب الوطني الديمقراطي" سيخلقون للمجتمع البغدادي إشكاليات اجتماعية خطيرة , لاسيما في ظل استمرار الهجرة إلى بغداد وازديادها, كما بيّن الحزب أنه كلما طبق قانون الإصلاح الزراعي بصورة صحيحة, كلما قلت الهجرة من الريف إلى بغداد, مما يؤدي في النهاية إلى انحسار أحياء الصرائف والاكواخ ومن ثم اختفائها في بغداد[٣٤].

غرّد"الحزب الوطني الديمقراطي" خارج السرب وابتعد كثيراً عن الواقع , عندما أبدى وجهة نظره حول توجه حكومة الثورة لإسكان أصحاب الصرائف في بغداد, والمضي في عملية دمجهم في المجتمع البغدادي، منتقداً ما أسماه الحزب المذكور الإسراف المفرط على مشاريع الإسكان في العراق. وذلك عندما نشرت جريدته مقالاً افتتاحياً كان عنوانه "نظرة في سياسة الحكومة الإسكانية" قالت فيه: "إن مشاريع إسكان أصحاب الصرائف أمر سيؤدي عند تنفيذه إلى إبقاء سكانها في بغداد, وعدم رجوعهم إلى مزارعهم وإلى الأرض التي سوف تملك لهم وفق قانون الإصلاح الزراعي, وتشجيع الآخرين إلى الهجرة إلى بغداد, مما سيؤدي إلى استمرار هذه المشكلة وتفاقمها بدل حلها الحل الصحيح الجذري"[٣٥].

واستمرارا،لتوضيح موقف الاحزاب من التجاوزات السكانية في بغداد نشرت جريدة "الأهالي" في عددها الصادر في ١٦ أيلول ١٩٦٠ مقالاً افتتاحياً شخص فيه "الحزب الوطني الديمقراطي" ما تحتاجه الصحة في أحياء الصرائف والعشوائيات في بغداد, فقد ذكر أن مشكلة الصحة تتطلب جهوداً حكومية كبيرة, لاسيما أن هناك نتائج طيبة تترتب على تحسين الأمور الصحية في أحياء الصرائف, مثل خلق جيل موفور الصحة صحيح الجسم وقوي البنية, لأجل ذلك وجه الحزب دعوة إلى الحكومة لتوفير الخدمات الصحية الأساسية لاهالي التجاوزات السكنية عندما قال:" من واجب حكومتنا الوطنية, المبادرة إلى توسيع الخدمات بالنسبة إلى هؤلاء الناس, والذين يمثلون الأكثرية الساحقة بالنسبة للشعب, إنهم الفلاحون العمال المستخدمون الكسبة وأطفالهم وعوائلهم, إن رفع مستواهم الصحي يقوم على اساس درس ما يحتاجون إليه من وسائل الوقاية, لذا نتقدم باقتراحات علنّا قد توصلنا إلى أفئدة الموظفين المسؤولين"[٣٦].

أفصح "الحزب الوطني الديمقراطي" عن خطته لحل مشكلة أصحاب الصرائف والعشوائيات في بغداد التي وصفها بأنها من المشاكل الرئيسة التي تجابهها البلاد منذ سنوات طويلة. إذ رأى أن الحل لا يكمن إلا في إطار خطة إصلاحية شاملة تتناول إقامة الصناعات والأعمال الإنتاجية التي توفر العمل للأيدي العاطلة, وتتناول توزيع الأراضي الزراعية توزيعاً شاملاً على الفلاحين ودعم صغار الفلاحين بمعونات ومساعدات مادية وعينية. وان تحقيق ذلك برأي الحزب المذكور سيؤدي إلى ضمان حياة مرفهة للعمال والفلاحين والكسبة, إذ يستطيع كل واحد منهم أن ينال نصيبه من الرزق ومن التعليم, وبذلك يخلق مجتمع مرفه تزول عن سطحه معالم الحياة المؤلمة التي يمثلها المهاجرون من سكان الصرائف في أطراف العاصمة بغداد [٣٧].

دافع "الحزب الوطني الديمقراطي" عن أجور العمال بصورة عامة ومنهم عمال أحياء التجاوزات السكنية, عندما ذكر أن العامل يتعرض إلى المساومة في تحديد الأجور من قبل أصحاب العمل, وأن لحاجة العامل الآنية في العيش أثراً بليغاً على طاقته في المساومة, لأجل ذلك طالب الحزب بضرورة تحديد الأجور بجميع أشكالها وصورها, لكي تضمن للعامل مستوى من العيش يكون لائقاً ومحترماً, الأمر الذي يؤدي برأي الحزب إلى تحريره من العوز والقلق المادي، ثم تصون كرامته الإنسانية في المعيشة[٣٨].

أما "الحزب الشيوعي العراقي " فقد نشرت جريدته الناطقة باسمه "المبدأ" منهاجه العام في ١٠شباط ١٩٦٠. وأهم ما جاء فيه فيما يخص أصحاب الصرائف والأكواخ, هو تأييده المطلق للقضاء تماماً على أحياء العشوئيات في سائر عموم العراق, وإقامة القرى والمدن الحديثة بدلاً عنها, وتوفير المياه الصالحة للشرب لهم وتزويدها بالكهرباء, فضلاً عن مكافحة الأمية بين سكانها مكافحة مستمرة وجدية[٣٩].

عرض الحزب نفسه، على الرأي العام الشعبي مظلمة بعض عمال التجاوزات والصرائف المفصولين عندما أثارت قضيتهم جريدة "المبدأ" من خلال مقال نشرته كان عنوانه "عمال السكك المفصولون لازالوا يراجعون ولكن". طالب الحزب فيه وزارة الموصلات بضرورة إعادتهم إلى عملهم مذكراً إياها بأمر الحكومة القاضي بإعادة جميع المفصولين إلى العمل دون قيد أو شرط وبدون تمييز, وعدم فصل العمال عن أعمالهم. كما شرح الحزب المذكور معاناة العمال المفصولين عندما ذكر, أن ألوان البؤس والحرمان قد بدت واضحة على وجوه أطفال ونساء عوائل المفصولين[٤٠].

طالب "الحزب الشيوعي العراقي " برفع الحد الأدنى لأجور العمال, ولاسيما أولئك المهاجرين الريفيين الذين استقروا في أطراف بغداد, إذ ذكر أن الحكومة في ١٤تموز١٩٥٨ رفعت الحد الأدنى للعمال إلى (٣٠٠ فلس), غير أن الظروف القاسية التي ألمت بالعمال بشكل عام أجبرت الآلاف منهم إلى الاشتغال بأجر يومي قدره (٢٥٠ فلساً)، مؤكداً أن هذا الواقع المؤلم يشير إلى أن أجور العمال لم تعد تكفي لسد تكاليف المعيشة الباهظة. لم يكتفِ الحزب الشيوعي بهذا القدر بل، نبه إلى مشكلة البطالة المنتشرة بين عمال الصرائف التي وصفها بأنها مأساة اجتماعية حقيقية لا ينبغي أن يصرف عنها النظر أبداً، كونها برأي الحزب الشيوعي تشبه الموت البطيء[٤١].

أجرت جريدة "المبدأ" مقالة خاصة مع عامل بناء يسكن صرائف "العاصمة" خلف السدة الشرقية، يبلغ من العمر ستين عاماً تبلغ أجرته اليومية ٤٠٠ فلس، وله عائلة مكونة من خمسة أشخاص، خلصت "المبدأ" بعد ملاحظة البطالة الموسمية التي يتعرض لها عمال البناء، إلى حقيقة مهمة وهي أن أجورهم يمكن وضعها تحت لافتة "عيش ولا تموت". بعد ذلك انصرفت جريدة الحزب الشيوعي العراقي تشرح حالة عمال الصرائف من المهاجرين إلى بغداد، وما يعانونه من اضطهاد أصحاب العمل، والتقتير في العيش. من المفيد أن نترك "المبدأ" توضح لنا ذلك الأمر أكثر إذ ذكرت: " إن هذا الإنسان وألوف مثله ممن يصنعون الحياة ولا يحضون بطعمها، فالطعام واللباس والأحذية والمسكن المريح بالطبع هو ما يحتاجه الإنسان قبل كل شيء، هذا الإنسان الكادح البسيط، إنه إذا كان يعيش عيشة قاسية فإنه لا يفكر بالمرض ولا يفكر بالراحة وكل ما يلزم للحياة، وجميع ثروات الأرض وخيراتها قد صنعت بعمل أمثاله، وهم قبل غيرهم لا يتمتعون حتى بما هو ضروري للغاية"[٤٢].

واخيرا رأى "الحزب الشيوعي العراقي" أن سبب تردي أوضاع عمال الصرائف في بغداد، هو استغلال الأغنياء لهم لأنهم أي العمال يتهافتون على العمل بأي أجرٍ كان، وإلا فسوف يموتون من الجوع[٤٣].والى جانب ما ذكر فقد نشر في جريدة "اتحاد الشعب" في عددها الصادر في ٨ نيسان ١٩٦٢ مقالاً افتتاحياً كان عنوانه"عمال الطابوق مهددون بالبطالة" دافع فيه الحزب الشيوعي عن الأجور اليومية لعمال العشوائيات الذين يعملون في معامل الطابوق القريبة من صرائفهم، والذين وصفهم بالفلاحين الذين هربوا من اضطهاد وظلم الإقطاع، والذين كانوا مضطرين للعمل بأتعس الشروط، لكي يوفروا لعوائلهم لقمة العيش. كما حذّرالحزب الشيوعي العراقي من محاولة قسم كبير من أصحاب معامل الطابوق الضغط على العمال وإرغامهم على العمل بشروط مجحفة، مبيناً أن من بين وسائل الضغط التي يعمد إليها أصحاب معامل الطابوق هو تعطيلهم للمكائن، الأمر الذي يعرّض عمال الصرائف إلى البطالة[٤٤].

أصدرالحزب الشيوعي في أواسط أيلول ١٩٦٣ بياناً انتقد فيه سياسة الحكومة ، حمل العنوان "ناضلوا من أجل سياسة اقتصادية سليمة"، شنَّ فيه هجوماً كبيراً على حكومة عبدالسلام عارف، لأنها تسببت في تفاقم الصعوبات أمام المهاجرين إلى أطراف المدن. وكان للحزب المذكور رأي فيما يتعلق بإجراءات الحكومة تجاه سكان العشوائيات في بغداد. من المهم أن ننقل بعض من فقرات ذلك البيان المهم بالنسبة لموضوع بحثنا ، إذ قال: "بدلاً من التفكير الجدي بوضع حدّ للأسباب الفعلية للهجرة القسرية وللحياة المزرية التي يحياها المهاجرون، تواصل الحكومة سياسة التساهل مع الإقطاعيين وتمالئ حقدهم اللئيم ضد الفلاحين"[٤٥]، استمر البيان منتقداً بعنف سياسة الحكومة، عندما قال: "ومقابل سياسة التبذير والسخاء على مظاهر الفخفخة والبهرجة، نجدها تبدي منتهى البخل إزاء معسكرات المهاجرين في المدن ومئات الألوف من سكانها"[٤٦]، ثم زعم البيان أن الحكومة لا تخصص شيئاً لهم من ميزانية الدولة، وهي تعالج القضايا المتعلقة بهم بإجراءات عسكرية. لا بأس أن نذكر ذلك نصاً: "فهي لا تخصص لهم شيئاً من ميزانية الدولة ومن مخصصات الأعمال والمشاريع العامة بل، تعالج قضايا سكناهم بإجراءات عسكرية بتخريب الآلاف من صرائفهم في أطراف بغداد"[٤٧].

لم يقف الحزب المذكور عند هذا الحد من الانتقاد، وكيل التهم للنظام فقط وإنما، اتهم الحكومة بأنها تسعى إلى تهميش سكان التجاوزات العشوائية في بغداد والعمل للحيلولة دون انصهارهم في المجتمع البغدادي فقد جاء في البيان موضوع البحث ما نصه: "وكل ذلك لأنها تخجل من مناظرالصرائف وبؤس سكانها من أن تشوه مناظر العاصمة، وتخشى من احتكاكهم بالمدينة وبالحركة داخلها ومن تعمق الوعي بين جماهيرهم" [٤٨]. ومضى الحزب الشيوعي في هجومه على سياسة الحكومة تجاه اهالي التجاوزات السكانية واصفاً إياها بصفات الفوضوية والاستعلائية. إذ قال : "إن إنفاق عشرات الملايين من الدنانير على شؤون البناء والإسكان لذوي الدخول العالية وكبار الموظفين، وما يقابلها من تخطيط وتوزيع بضعة آلاف من الأمتار لسكان الصرائف ليعكس إلى درجة كبيرة الطابع الطبقي لمجمل الوضع الاقتصادي للدولة"[٤٩].

واستمرارا لعرض التجاوزات السكانية في بغداد وموقف الاحزاب والراي العام الشعبي منها ظهر لنا جليا موقف "الحزب الوطني التقدمي" حيال هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة حيث تجسد في ما كانت تنشره جريدة "البيان" لسان حاله. لا بدّ أن نذكر هنا، أن منهاج "الحزب الوطني التقدمي" قال: أنه يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي، بحيث تتكافأ الفرص لجميع المواطنين، وأنه يعمل على توفير العمل كحق طبيعي، وأن لكل مواطن حد أدنى من الدخل يمكنه من العيش في مستوى كريم، والاهتمام بمشاريع الإسكان من أجل توفير المساكن الصحية للمواطنين بشكل ينسجم مع مستلزمات الحياة الاجتماعية الحديثة[٥٠]. ظهر أول موقف لـ"الحزب الوطني التقدمي" عندما طالب مصلحة نقل الركاب بتوفير الباصات اليومية لنقل العمال في مناطق أحياء التجاوزات السكانية والصرائف المنتشرة في أطراف العاصمة بغداد وضواحيها، معتبراً ذلك من الضروريات الملحة، مذكراً الكل بأن موضوع النقل في تلك المناطق هو من المشاكل التي يعاني منها سكان تلك الأحياء في حياتهم اليومية[٥١].

طالبت جريدة "البيان" في مقالها الافتتاحي لعددها الصادر في ٢٣آب١٩٦٥ والذي كان عنوانه "إلى أي مّدى يمكن أن ترتفع الأجور" بزيادة الأجور اليومية للعمال، لاسيما أولئك الذين يسكنون العشوائيات، والذين يضطرون إلى القبول بأية أجور تعرض عليهم، ويقيمون في مساكن حقيرة مزدحمة، وهم لا يكادون يحصلون على ما يسد رمقهم إلا بشقّ الأنفس[٥٢].

كما طالب "الحزب الوطني التقدمي" بتوفير السكن المريح واللائق بالإنسان لعمال التجاوزات العشوائية، الذين لم يتلقون من حكومات العهد الملكي أيّ رعاية أو اهتمام وإنما، على العكس كانوا عرضة للاستغلال الفظيع ، ولاقوا على أيديها الأمرّين، مما أدى إلى ضياع حقوقهم بين الجشعين من أرباب الأعمال، وبين السلطات الحكومية. بعد ذلك ذكّر "الحزب الوطني التقدمي" الكل بمرور بتأسيس العهد الجمهوري وعمال الصرائف يتطلعون إلى الحكومة آملين أن ترّفه عنهم، وترعى شؤونهم، وفي المقدمة منها، توفير السكن لهم وإيجاد الأعمال للعاطلين، وتوفير بعض الخدمات الصحية والاجتماعية لهم، بعد ذلك استدركت"البيان" لتقول: أن سكان العشوائيات يثقون ثقة كبيرة بالنظام وقدرته على تخليصهم من واقعهم المرير، لاسيما أنهم يلتفون بثبات حول حكومتهم التي حررتهم من عبودية النظام الملكي. فصلت "البيان" ذلك إذ قالت: "إن العراق كان من البلدان المتخلفة اقتصادياً، ودخل العمال فيه ضئيل لا يسدّ إلا الضروريات القصوى للحاجات الاستهلاكية الملحة، ومعضمهم يسكن في أكواخ بالية لا تصلح لسكن البشر في القرن العشرين"[٥٣]. ولأجل علاج ذلك ، التمس"الحزب الوطني التقدمي" بحماسة من الجهات المختصة أن تبادر فوراً إلى تشييد الدور العصرية وتوزيعها على عمال العشوائيات وتقسيط أثمانها عليهم، لأن ذلك برأي الحزب من شأنه أن يخفف عن كاهل الطبقات الفقيرة التي تعيش في أحياء تعيسة ويحدّ من أزمة السكن المستعصية. من المفيد أن ننقل ذلك نصاً: "ليس هناك من هو أحق من العمال برعاية الحكومة،كما ليس هناك من هم أحق منهم في الحصول على دور السكن، لضعف المورد الذي يدخلهم وقلته، إننا ندعوا مخلصين الجهات المختصة إلى دراسة أحوال العمال المعاشية، والعمل للترفيه عنهم، وتوفير الجوّ الصالح لهم، من أجل زيادة الإنتاج، وتطوير الصناعة الوطنية"[٥٤].

كان ذلك الموقف الشعبي من التجاوزات السكانية في مدينة بغداد بالعهد الجمهوري من خلال الصحافة الشعبية والرأي العام والأحزاب السياسية العراقية العلنية منها والسرية وقد اتسمت تلك المواقف بالتباين الواضح، الذي يرجع أساساً، إلى اختلاف بنية تلك الأحزاب الفكرية والطبقية،وتنوع الراي العام والصحف الشعبية ومواقفها العامة والمتغيرة بعد عام ١٩٥٨ .

الهوامش :

(١) عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً، ص١٢٤.
(٢) اسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، ص٢٣ .
(٣) جريدة الزمان، العدد ٦٣٥١، ٢٦ أيلول ١٩٥٨.
(٤) المصدر نفسه .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) مجلة المثقف ،دورية شهرية، بغداد، العدد الأول، تشرين الأول ١٩٥٨، ص٧١.
(٧) جريدة الجمهورية ، العدد ٩٥ ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨.
(٨) المصدر نفسه .
(٩) جريدة البلاد ، العدد ٥٣٤٤ ، ٩ تشرين الثاني ١٩٥٨.
(١٠) المصدر نفسه .
(١١) المصدر نفسه .
(١٢) المصدر نفسه .
(١٣) المصدر نفسه .
(١٤) جريدة البلاد ، العدد٥٣٥٩ ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨.
(١٥) صلاح داود الزبيدي، الاتجاهات المكانية لنمو مدينة بغداد، ص٣٣ .
(١٦) جريدة البلاد، العدد ٥٣٦١ ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨.
(١٧) جريدة البلاد ، العدد ٥٣٦٤ ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨.
(١٨) جريدة البلاد ، العدد ٥٣٦٧ ، ٢ كانون الأول ١٩٥٨.
(١٩) جريدة صوت الأحرار، العدد ١٢٠ ، ٧ نيسان ١٩٥٩.
(٢٠) جريدة صوت الأحرار ، العدد ١٧١ ، ١٠ حزيران ١٩٥٩.
(٢١) جريدة الأخبار، العدد ٥٢٠٥ ، ١٣ أيلول ١٩٥٩.
(٢٢) جريدة الأخبار، العدد ٥٣١٢ ، ١٢ تشرين الاول ١٩٥٩.
(٢٣) المصدر نفسه .
(٢٤) جريدة الأخبار ، العدد ٥٣٥٦ ، ٤ كانون الثاني ١٩٦٠.
(٢٥) جريدة التقدم ، العدد ١٥٢، ٤ أيلول ١٩٦٠.
(٢٦) جريدة الفجر الجديد ، العدد ٣٧٧، ٧ نيسان ١٩٦١.
(٢٧) جريدة المستقبل ،العدد ٩٩ ، ٨ حزيران ١٩٦١.
(٢٨) عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً، ص٣٤ .

(٢٩) بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد متى ظهرت وكيف أختفت، ص١٢.
(٣٠) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري ألاول ، ص٤٥.
(٣١) جريدة الأهالي، العدد٤٤٣ ، ١حزيران ،١٩٦١.
(٣٢) جريدة الأهالي، العدد١٠، ٣٠ كانون الثاني،١٩٦١.
(٣٣) المصدر نفسه .
(٣٤) عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق ، ص٧٦.
(٣٥) بكر مصطفى سالم، المصدر السابق ، ص١١٢.
(٣٦) جريدة الأهالي، العدد١٧، ٦ ايلول١٩٦١.
(٣٧) جريدة الأهالي ، العدد٦٩٨ ، ١٥ ايلول١٩٦١.
(٣٨) عبد اللطيف عبد الحميد نايف، المصدر السابق ، ص١١٣ .
(٣٩) جريدة المبدأ ، العدد٦٦ ، ١٣ شباط١٩٦١.
(٤٠) جريدة المبدأ، العدد١٣، ٩ اذار ١٩٦١.
(٤١) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الأول ، ص١٧٦.
(٤٢) جريدة المبدأ، العدد ٣٠ ، ٢٣ آب ١٩٦٢.
(٤٣) عزيز سباهي، المصدر السابق ، ص١٨٩.
(٤٤) جريدة اتحاد الشعب ، العدد٦٣ ، ٨ نيسان ١٩٦٢.
(٤٥) صلاح داود الزبيدي، المصدر السابق ، ص٨٩.
(٤٦) المصدر نفسه ،ص٩٠ .
(٤٧) المصدر نفسه ، ص٩١-٩٢ .
(٤٨) بكر مصطفى سالم، المصدر السابق ، ص٧٩.
(٤٩) غصون مزهر المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ص٥٦.
(٥٠) جريدة البيان، العدد٥٠ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٤.
(٥١) جريدة البيان ، العدد٨١ ، ١٩ آب ١٩٦٥.
(٥٢) جريدة البيان ، العدد٩٣ ، ٢٣ آب ١٩٦٥.
(٥٣) جريدة البيان ، العدد١١٢ ، ٥ آيلول ١٩٦٥.
(٥٤) المصدر نفسه .

المصادر والمراجع :

- اسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، منشورات المجد، لندن، ١٩٨٦.
- بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد متى ظهرت وكيف أختفت، تقديم: رفعت عبد الرزاق، مطبعة الشطري، بغداد، ٢٠٠٥.
- عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الأول ، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق، ٢٠٠٢.
- عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري ألأول ، شركة الحسام للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٠.
- عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٧٦.
- غصون مزهر المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
- صلاح داود الزبيدي، الاتجاهات المكانية لنمو مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)- جامعة بغداد، ١٩٩٨.

الصحف والمجلات :

- جريدة اتحاد الشعب .
- جريدة الزمان .
- جريدة البيان .
- جريدة المبدأ .
- جريدة الأهالي .
- جريدة المستقبل .
- جريدة الفجر الجديد .
- جريدة البلاد .
- جريدة التقدم .
- جريدة صوت الأحرار .
- جريدة الجمهورية .
- جريدة الأخبار .
- مجلة المثقف .